

شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام
(شركة مساهمة عامة قطرية)

إدارة المخاطر ومراقبة الإلتزام

سياسة مراقبة الالتزام لدى شركة قطر للسينما.

تمّ التحديث في ديسمبر/ ٢٠٢٥ م

المصادقة علي الدليل

م	الإسم	الصفة	التوقيع	التاريخ
١	ولاء عبدالباسط	مسئول مراقبة الإلتزام		٢٠٢٦ / ١١ / ١
٢	علي إسحاق حسين آل إسحاق	العضو المنتدب		٢٠٢٦ / ١ / ١
٣	محمد علي جمعة السليطي	رئيس مجلس الإدارة		٢٠٢٦ / ١ / ١



المقدمة:

تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار تنظيمي وحوكمي شامل لإدارة مراقبة الالتزام في شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام ش.م.ق.ع، لضمان التزام الإدارة التنفيذية العليا وجميع الموظفين بالقوانين القطرية واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية، بما في ذلك هيئة قطر للأسواق المالية، والقوانين التجارية، ونظام الشركات، وأنظمة الحوكمة، والسياسات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.

تُعد وظيفة مراقبة الالتزام جزءاً محورياً من منظومة الحوكمة والرقابة الداخلية بالشركة، وتعمل بشكل مستقل لضمان النزاهة التشغيلية والامتثال التام للالتزامات القانونية والتنظيمية والأخلاقية.

أولاً: نطاق التطبيق:

تسري هذه السياسة على كافة:

- أعضاء مجلس الإدارة.
- الإدارة التنفيذية العليا.
- الإدارات المختلفة للشركة والموظفين والعمال.
- الشركات التابعة داخل وخارج دولة قطر (إن وجدت).
- الأطراف ذات العلاقة عند انطباق أحكام الالتزام عليهم.

ثانياً: المبادئ العامة لوظيفة مراقبة الالتزام:

تسترشد وظيفة مراقبة الالتزام بالمرتكزات الآتية:

م	المبدأ	التوضيح
	استقلالية الوظيفة	استقلال كامل عن الإدارة التشغيلية والمالية، والارتباط المباشر بالمجلس ولجنة المخاطر والالتزام
	الوصول المفتوح للمعلومات	الحق في الوصول لجميع السجلات والأنظمة والبيانات والوثائق
	الحياد والنزاهة	اتخاذ قرارات مهنية غير متحيزة
	سرية المعلومات	الالتزام بضوابط حماية البيانات وعدم استعمالها لغير أغراض الرقابة

مسئلة الإدارة التنفيذية عن تنفيذ توصيات والتزامات الالتزام	المساءلة	
تقارير دورية ومباشرة للمجلس ولجنته المختصة	الشفافية	

ثالثاً: هيكلية وظيفة مراقبة الالتزام:

- وظيفة مراقبة الالتزام مستقلة تنظيمياً وإدارياً.
- يقدم مسؤول مراقبة الالتزام تقاريره إلى:
 - لجنة إدارة المخاطر والالتزام بالمجلس أو للمجلس، بحسب الأحوال.
 - الرئيس التنفيذي في المسائل التشغيلية اليومية
- لا يجوز دمج وظيفة الالتزام مع:
 - التدقيق الداخلي.
 - المخاطر.
 - الشؤون القانونية.
 - المالية.

رابعاً: استقلالية وظيفة مسئول مراقبة الالتزام:

- يتبع مسئول مراقبة الالتزام لمجلس الإدارة مباشرة.
- يتلقى مسئول مراقبة الالتزام توجيهاته وتعليماته من مجلس الإدارة مباشرة أو من مُمثل مجلس الإدارة (الرئيس التنفيذي) ومن لجنة المخاطر والالتزام، المنبثقة من مجلس الإدارة.

خامساً: تعيين واعفاء مسئول مراقبة الالتزام:

- يتم تعيين مسئول مراقبة الالتزام وعزله بموافقة مجلس الإدارة.
- يرفع مسئول مراقبة الالتزام تقاريره للجنة إدارة المخاطر والالتزام ومجلس الإدارة مباشرة.
- يُشترك مع الإدارة التنفيذية العليا في تقييمه واعتماد مكافأته.
- يجب أن يتمتع بالاستقلالية الكاملة عن تشغيل الأعمال.

سادساً: صلاحيات وظيفة مراقبة الالتزام:

لضمان الفاعلية المؤسسية، تُمنح الوظيفة الصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو مستندات أو معلومات من أي إدارة من إدارات الشركة.
- حضور اجتماعات لجان المجلس، واجتماعات المجلس عند الاقتضاء.
- التواصل المباشر مع الجهات التنظيمية.
- طلب التحقيق في أي مخالفة محتملة.
- التوصية بإجراءات تصحيحية وتأديبية.

سابعاً: وظيفة مراقب الالتزام:

1. يجب أن تكون وظيفة مراقبة الالتزام مستقلة وأن يتوافر لها الصلاحيات والموارد اللازمة من حيث العدد والنوع وتوفير الحوافز المناسبة للعاملين بها والقدرة على الوصول المباشر للمجلس ولجانه وأي دوائر أخرى في الشركة للقيام بمهامها.
2. يجب أن يكون لدى الشركة مسؤول رئيسي عن إدارة مراقبة الالتزام يعين ويعزل بموافقة لجنة إدارة المخاطر والالتزام بالمجلس، وتشارك مع الإدارة التنفيذية العليا في تقييم واعتماد أداءه ومكافأته وأن يكون ذا صلاحيات ومهام مستقلة عن باقي الأعمال في الشركة، وأن يكون مسؤولاً تجاه الرئيس التنفيذي والمجلس عن تنفيذ الإطار الشامل لإدارة مراقبة الالتزام وأن يكون لديه أيضاً القدرة على التأثير على أي قرارات متخذة من شأنها مخالفة الشركة لأي من القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.
3. يجب أن يولي المجلس اهتماماً خاصاً لوضع هذه الوظيفة بتحديد واضح لمسئولياتها بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للمجلس والإدارة التنفيذية العليا وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في إطار سياسة واضحة وكافية ودليل للإجراءات وأجراء مراجعة سنوية لهذه السياسة.
4. يجب على الإدارة التنفيذية العليا التعاون والتنسيق مع مسؤول مراقبة الالتزام واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية للمجلس حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الالتزام بما يساعد على تطويرها.

ثامناً: مهام مسؤول مراقبة الالتزام:

1. المهام الرئيسية:

١. يجب ان تتضمن مسؤوليات مراقبة الالتزام المهام التالية كحد أدنى:

- ١,١ تحديد وتقييم المخالفات المرتبطة بأنشطة الشركة وأي منتجات جديدة.
- ١,٢ تقديم الاستشارة للإدارة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر والالتزام بالمجلس حول القوانين والتعليمات والمعايير وابقاء الادارة التنفيذية العليا واللجنة على علم بشكل دائم بشأن التطورات في القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.
- ١,٣ توجيه تعليمات مكتوبة للموظفين حول التطبيق الملزم للقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.
- ١,٤ تقييم مدى ملائمة الاجراءات والتوجهات الداخلية للقوانين والتعليمات وكشف اي قصور في السياسات والاجراءات وصياغة المقترحات لتحسينها.
- ١,٥ اجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير باستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات الخاصة بالالتزام لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.
- ١,٦ رفع تقارير دورية وفورية إلى لجنة إدارة المخاطر والالتزام بالمجلس عن المخالفات ووجه القصور التي تم اكتشافها والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها بالإضافة الى معلومات حول التدريب على الالتزام الذي تقدمه للموظفين.
- ١,٧ العمل كمركز استعلام لموظفي الشركة للإجابة على الاستفسارات المتعلقة بالالتزام.
- ١,٨ توثيق العلاقة مع الهيئة بما في ذلك الاخطار عن المخالفات وتقديم الإيضاحات اللازمة للجهات الرسمية الخارجية وفقاً لتعليمات وتوجهات الهيئة.
- ١,٩ يتعين الفصل في التداخل بين مهام مسؤول مراقبة الالتزام ومهام إدارة الشؤون القانونية المسئولة عن تقديم النصح للإدارة التنفيذية بما فيها مسؤول مراقبة الالتزام فيما يتعلق بالقوانين، كما يجب على الشركات التي لديها فروع وشركات تابعة خارج قطر التأكد من تغطية متطلبات الالتزام لهذه الفروع ضمن إطار سياسة الالتزام للشركة ككل.

٢. مؤهلات مسؤول وموظفي مراقبة الالتزام:

يجب توافر المؤهلات الأكاديمية والمهنية المناسبة في مسؤول وموظفي مراقبة الالتزام من حيث قدرتهم على الفهم السليم للقانون والمعايير المطبقة وتأثيرها على أعمال الشركة من خلال امتلاكهم لقدرة كبير من المهارات التحليلية والامام بالقانون والمعايير المطبقة ومنتجات الشركة وكذلك يجب ان تتضمن الصفات الشخصية الاستقامة والنزاهة والحيادية ومهارات الاتصال.

٣. مؤشرات الأداء (KPIs)

- معدل اكتشاف المخالفات ومعالجتها
- سرعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية
- تنفيذ خطط التدريب السنوية
- مستوى التزام الوحدات التشغيلية بالأنظمة
- تقييم المجلس والأطراف الرقابية

تاسعاً: مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

الإدارة التنفيذية ملزمة بـ:

- التعاون الكامل مع وظيفة مسئول مراقبة الالتزام
- تنفيذ الإجراءات التصحيحية فوراً
- توفير كافة المعلومات والمستندات المطلوبة
- رفع تقارير دورية للمجلس حول أنشطة الالتزام

مسؤوليات تشمل المدير العام، المدير المالي، مدير التشغيل، الموارد البشرية، المشاريع والصيانة، التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، الإدارة القانونية وغيرها.

عاشراً: الموارد والدعم المؤسسي:

- تخصيص ميزانية مستقلة للالتزام.
- توفير عدد مناسب من الموظفين المؤهلين.
- ضمان التدريب المستمر.
- توفير أدوات وأنظمة رقابة متقدمة وبرامج متابعة لوقائع الالتزام.

تاسعاً: التدريب وبناء الثقافة المؤسسية:

- إعداد برنامج سنوي إلزامي للتوعية بالالتزام
- تدريب الموظفين الجدد على ثقافة الالتزام عند التعيين
- تنفيذ حملات تثقيفية داخلية دورية

• اختبار وقياس الوعي بالالتزام

عاشراً: التقارير:

م	نوع التقرير	الموجه إليه	التكرار
/١	تقرير المخاطر والالتزام	لجنة المخاطر والالتزام/مجلس الإدارة	ربع سنوي
/٢	تقارير المخالفات الجوهرية	مجلس الإدارة فوراً	فوري
/٣	تقارير التوعية والتدريب	الإدارة التنفيذية	نصف سنوي
/٤	تقارير دورية للجهات التنظيمية	الجهات الرقابية	وفق المتطلبات

الحادي عشر: مراجعة السياسة:

- يقوم المجلس بمراجعة وتحديث هذه السياسة سنوياً
- يتم تعديل السياسة عند حدوث تغييرات تنظيمية أو تشغيلية جوهرية

الخاتمة:

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية وضمان الامتثال الكامل ومكافحة المخاطر التشغيلية والقانونية، بما يدعم استدامة الشركة والشفافية والثقة في السوق.

(إنتهى).